أكد دعمه لقانوني إعادة تأهيل وتصفية المنشآت التجارية وهيكلة المديونيات

البنك الدولي: النافذة الواحدة لتراخيص الشركات خطوة مهمة لتطوير بيئة الأعمال في الكويت

فراس رعد

.. و خلال حديثه مع وكالة الأنباء الكويتية

جانب من اللقاء

- الخطوات الإصلاحية تندرج ضمن رؤية سمو أمير البلاد وأولويات الحكومة
- تحسين بيئة الأعمال يتوافق مع الرؤية الأميرية بتحويل الكويت مركزا ماليا وتجاريا
- البحوث الاقتصادية تشير إلى الارتباط الوثيق بين الحوكة السليمة ومعدلات النمو
- مركز الكويت للأعمال يشكل نافذة واحدة ومتكاملة لإتمام كل الإجراءات الحكومية

أكد مدير البنك الدولي في الكويت الدكتور فراس رعد أن إنجاز الجهات الكويتية المعنية مشروع النافذة الواحدة لتراخيص الشركات يعد خطوة مهمة نحو تطوير بيئة الأعمال في الكويت.

وأشاد رعد في لقاء مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) امس الأربعاء بدور وزارة التجارة والصناعة بقيادة الوزير خالد الروضان وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر برئاسة الشيخ مشعل جابر الأحمد الصباح ولجنة تحسين بيئة الأعمال في مجلس الأمة في إنشاء وتوسعة خدمات (مركز الكويت للأعمال) وتحقيق إنجازات ملموسة على صعيد تسهيل وتسيير بدء النشاط التجاري في الكويت واستصدار التراخيص اللازمة لتأسيس الشركات التجارية.

وقال إن مركز الكويت للأعمال يشكل نافذة واحدة ومتكاملة في موقع واحد لإتمام كل الإجراءات الحكومية لتأسيس الشركة التجارية لافتا إلى أن هذا المركز خلال الأشهر السابقة أنجز رزمة كاملة من الخطوات من أجل تسهيل الإجراءات أمام التاجر والمستثمر بما فيها تقليل عدد الإجراءات والأيام المطلوبة لاستصدار تراخيص الشركات بنسبة 50 في المئة وتقليل تكلفة الرسوم المصاحبة لعملية بدء النشاط التجاري في الكويت.

وعدد أربعة إنجازات حققها مركز الكويت للأعمال أهمها عدم الحاجة إلى مراجعة دوائر حكومية مختلفة وتخفيف عدد إجراءات الترخيص نفسها في موقع واحد إضافة إلى تقليل وقت الانتظار وتخفيض تكلفة رسوم التسجيل مستذكرا الجهود التي بذلها وكيل وزارة التجارة والصناعة السابق المرحوم خالد الشمالي في هذا الشأن.

وأشار إلى أن تحسين بيئة الأعمال وإنشاء هذا المركز يتوافق مع الرؤية الأميرية السامية بتحويل الكويت مركزا ماليا وتجاريا وخطط التنمية الحكومية التي ترمي جميعها إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر العائدات للدولة إضافة إلى خلق فرص عمل ووظائف للمواطنين ورفع دخل المواطن والتشجيع على الإبداع والابتكار.

وذكر رعد أن ذلك يعد جانبا من بيئة الأعمال المتعلق بسهولة دخول السوق لدى التاجر المحلي أو المستثمر الأجنبي مما يعزز من وتيرة النمو الاقتصادي ويشع حركة الابتكار ويعمل على خلق وظائف ورفع قيمة الدخول للأفراد ويساهم في رفع تنافسية الاقتصاد المحلي إزاء الاقتصادات الأخرى في العالم.

وقال إن البحوث الإقتصادية في مختلف أنحاء العالم تشير إلى الارتباط الوثيق بين الحوكة السليمة في مجال بيئة الأعمال ومعدلات النمو الاقتصادي ولذا تهتم دول العالم الساعية نحو التقدم الاقتصادي بهذا الجانب المركزي من جوانب العملية التنموية.

وأشار رعد إلى أن هذه الخطوات الإصلاحية تندرج ضمن رؤية سمو أمير البلاد وأولويات الحكومة الكويتية نحو تنشيط دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني الكويتي وخلق فرص عمل للأجيال المقبلة من الشبان والشابات الكويتيين وجعل الكويت دولة جاذبة للإستثمارات والعمل التجاري في المنطقة.

ولفت إلى النجاحات الأخرى التي حققتها جهات حكومية أيضا إضافة إلى وزارة التجارة والصناعة وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر لاسيما تلك الإنجازات المتعلقة بتراخيص البناء وإيصال التيار الكهربائي فضلا عن جهود بلدية الكويت التي حققت تقدما ملحوظا في مجال مكننة إجراءات تراخيص البناء وكذلك جهود وزارة الكهرباء والمياه بغية تسهيل عملية إيصال التيار الكهربائي للجهات التجارية الجديدة.

وأكد ضرورة الاستمرارية والسير قدما في الوتيرة نفسها بعد هذه النجاحات نحو تحقيق المزيد من الإنجازات خصوصا في جوانب أخرى متعلقة ببيئة الأعمال في دولة الكويت والتي تتضمن حزمة قوانين الإعسار والتجارة عبر الحدود وعملية تسجيل العقارات.

وعن آخر التشريعات الاقتصادية قال رعد إن البنك الدولي يقديم المساندة الفنية لوزارة التجارة والصناعة للخروج برزمة جديدة من القوانين الاقتصادية تسهل عملية دخول الأسواق الكويتية أهمها مشروع قانون لإعادة تأهيل وتصفية المنشآت التجارية ومشروع قانون آخر لإعادة الهيكلة الطوعية للمديونيات فضلا عن مشروع قانون للاستعلام الائتماني وقانون للمعاملات المضمونة.

وفيما يتعلق بالقانونين الأولين أوضح أن جهودا كبيرة تبذل في الوقت الراهن لمراجعة المسودات النهائية من قبل وزارة التجارة والصناعة معربا عن الأمل في أن تتم الموافقة عليها رسميا وإرسالها إلى مجلس الوزراء ومن ثم إلى مجلس الأمة وهو ما سينعكس إيجابا على بيئة الأعمال في الكويت مستقبلا.

وعن التوقعات الإقتصادية لمنطقة الخليج والكويت أفاد بأن دول الخليج والدول المصدرة للنفط تأثرت منذ نهاية عام 2014 وبداية 2015 بالتحولات التي شهدتها أسواق النفط العالمية وأهمها الانخفاض الحاد في سعر برميل النفط والذي بشأنه وضع ضغوط على الموازنات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي.

وذكر رعد أن انخفاض أسعار النفط حفز بعض الحكومات الخليجية خلال السنتين الماضيتين على اتخاذ سياسات وإجراءات إصلاحية لترشيد الإنفاق الجاري والتوجه نحو الاقتراض لتغطية العجز في الموازنة العامة.

وأكد أن الكويت لم تشهد تباطؤا كبيرا في وتيرة النمو الاقتصادي في عامي 2015 و 2016 إذ حققت نموا بنسبة تراوحت بين 2 و 3 في المئة مرجعا سبب وتيرة النمو هذه إلى عاملين رئيسيين أولهما الاستمرار بالإنفاق الحكومي على المشاريع الرأسمالية الضخمة يد النفقات الجارية وثانيهما الحركة الاقتصادية في القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الكويتي خصوصا في عامي 2015 و 2016.

ولفت رعد إلى تأثير اتفاق خفض الإنتاج المبرم نهاية العام الماضي على نسبة النمو وتباطؤ وتيرته خلال العام الحالي متوقعا ارتفاع وتيرة النمو على المدى المتوسط وخلال العامين المقبلين بالعودة إلى مستوياتها المسجلة عامي 2015 و 2016 بحوالي 3 في المئة.

وأرجع التباطؤ في النمو الاقتصادي للعام الحالي إلى الاعتماد شبه الكلي لاقتصادات دول المنطقة على النفط مما يحتم عليها إعادة تعزيز السياسات المرسومة حاليا والهادفة إلى تنويع مصادر الدخل وخلق فرص عمل للشباب مشددا على ضرورة وجود إصلاحات حكومية مهمة لتحقيق التنويع الاقتصادي.

واعتبر أن التحدي القائم أمام دولة الكويت حاليا يتمثل في آلية تحويل التصورات والأفكار التي تضمنتها الرؤية الأميرية السامية والخطط التنموية والإجراءات الإصلاحية إلى واقع ملموس نحو تشجيع وتحفيز القطاع الخاص ليستوعب الأجيال المقبلة في سوق العمل آملا أن "تسير الحكومة في هذا الاتجاه".

وحدد أهم التحديات الاقتصادية في السنوات الثلاث المقبلة في التوترات الجيوسياسية و"تباطؤ أو وتراجع" النمو الاقتصادي لبعض الاقتصادات الكبرى كالصين والتي قد تؤثر بدورها على إجمالي النمو الاقتصادي العالمي فضلا عن ظهور أنماط جديدة من التجارة العالمية لتشمل قارات أو مجموعات دولية تقوم بتبني سياسات حمائية.

وعن علاقة الكويت بمجموعة البنك الدولي أوضح رعد أنها تعود إلى فترة ما بعد استقلال الكويت أي قبل نحو ستة عقود من الزمن مؤكدا أنها "علاقة قوية وقديمة" وشهدت تعاونا في مجالات عدة كانت بداياته في المجالات الاقتصادية ثم توسع لاحقا ليطال قطاعات أخرى.

وقال إن برامج البنك الفنية في الكويت تشمل أربعة محاور رئيسية هي القطاع الخاص والقطاع العام والبنية التحتية وأهمها المحور المتعلق بالتنمية البشرية.

وأضاف أن محور القطاع الخاص يسجل مساعي وبرامج تعاون لتحقيق إنجازات في أربعة مجالات تغطي المشروعات الصغيرة وحماية المنافسة وتحسين بيئة الأعمال ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأشار إلى عمل مجموعة البنك مع هيئة الشراكة بين القطاعين على إعداد دليل المستثمر لمساعدة المستثمرين على معرفة المشاريع المقترحة خصوصا أن معظم البرامج أو المشاريع الكبيرة المدرجة في الخطة الخمسية سيتم تمويلها عن طريق نظام الشراكة.

وعن برامج البنك المتعلقة بالقطاع العام قال إنها تشمل برنامجين الأول متعلق بإدارة المال العام مع وزارة المالية ويهدف إلى مساعدة الحكومة في تقييم الممارسات والإجراءات الخاصة بادارة المال العام بشكل سليم أما البرنامج الآخر فيتعلق بآليات تسجيل الأراضي وقطاعات أملاك الدولة بهدف تعزيز قدرات الوزارة على اعداد الدراسات التقييمية.

وتطرق رعد إلى برامج البنية التحتية وبرنامج إدارة النفايات مع بلدية الكويت مبينا أن التنمية البشرية تشمل برامج في قطاع التعليم والامان الاجتماعي والعمل والصحة.

وأوضح أن مجمل البرامج ونحو 50 في المئة من المشاريع والجهد ينصب على التعليم مشيرا إلى استهداف مؤسسات وزارة التربية والمركز الوطني لتطوير التعليم لإجراء نقلة نوعية في منظومة التعليم العالي.

وذكر أن برامج البنك في قطاع التعليم تشمل كذلك تطوير وتحديث المناهج وتطوير الكوادر الوطنية ونقل التجارب الدولية الجيدة لأنها تمثل جوهر أي عملية إصلاحية مشيدا بالجهود المبذولة ضمن البرنامج الوطني لتطوير التعليم في الكويت.

وقال "لم نر دولا كثيرة تقدم على اتخاذ مثل هذه الخطوات التي تتصف بالجرأة" من أجل تطوير قطاع التعليم وتحقيق هذا الإنجاز الكبير.

وبشأن الطاقة والمياه أعرب رعد عن قلق مجموعة البنك الدولي من استنزاف مختلف دول المنطقة للمياه الجوفية لافتا إلى وجود معدلات من استخراج المياه في الكويت تفوق معدلات تجددها الطبيعية بحوالي 20 إلى 30 في المئة "مما يشكل هاجسا تنمويا".

وقال رعد إن معدلات استهلاك النفط لعمليات التحلية ستؤدي إلى استنفاد معظم الإنتاج النفطي في ظل اعتماد الكويت على النفط في تحلية المياه مشددا على وجوب التفكير جديا للتوجه نحو الطاقة البديلة والمضي قدما لاحتضان وتشجيع الطاقة المتجددة.

ومجموعة البنك الدولي باعتبارها مؤسسة تنموية عالمية نشأت بعد الحرب العالمية الثانية تساهم في إعادة إعمار المناطق المتضررة من الحروب خصوصا في أوروبا الغربية إذ تم تقديم أول القروض لفرنسا عام 1974 ثم هولندا والدنمارك.

وتشمل المجموعة خمس مؤسسات مختلفة هي البنك الدولي لاعادة الإعمار والتنمية ومؤسسة التمويل الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

كما تعمل في 189 دولة عبر تواجد مكاتب في 120 دولة ومن أولوياتها القضاء على الفقر والجوع فضلا عن التنمية البشرية وتعزيز دور القطاع الخاص وتحديات التغيير المناخي.

الدوحة تسعى لتمكين الشركات من إرساء قواعد متينة استجابة لاحتياجاتها

الصناعات الصغيرة والمتوسطة في قطر.. جهود مستمرة ومبادرات نوعية

- قطر تحرص على تهيئة البيئة المناسبة للمستثمرين عن طريق إصدار التشريعات
- العمادي: الإستراتيجية الصناعية تهدف لتسريع نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة

قطر عازمة على تطوير الصناعات الوطنية

تمضي دولة قطر بخطى ثابتة في دعم وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة وإرساء قواعد متينة وقواعد راسخة لتوطين الصناعات استجابة لاحتياجاتها الانية والمستقبلية وفق أفضل معايير الجودة العالمية، وفقا لتقرير وكالة الانباء القطرية (قنا) ضمن الملف الاقتصادي لاتحاد وكالات الانباء العربية (فانا).

ويأتي هذا التوجه في إطار رؤية شاملة وخطط طموحة فيما يتصل بتنويع مصادر الدخل والانتقال تدريجيا وبخطى مدروسة من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد متنوع ومستدام تؤدي فيه الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التنموية للدولة.

وانسجاما مع هذا التوجه تحرص دولة قطر على تهيئة البيئة المناسبة للمستثمرين عن طريق إصدار التشريعات والقوانين ووضع النظم الكفيلة بتشجيع وتحفيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار في القطاع الصناعي وفق استراتيجية واضحة للقطاع تتكامل من خلالها جهود الكثير من الجهات في الدولة لانجاحها منها وزارة الطاقة والصناعة ووزارة الاقتصاد والتجارة وبنك قطر للتنمية وغيرها.

وفي هذا السياق يقول المهندس يوسف العمادي مدير إدارة المناطق الصناعية بوزارة الطاقة والصناعة في تصريح لوكالة الأنباء القطرية (قنا) إن الاستراتيجية الصناعية لدولة قطر تهدف لتسريع معدل نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك قدرة أكبر على زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي المحلي.

وتابع "تقوم وزارة الطاقة والصناعة بموجب اختصاصاتها بتهيئة قطاع الصناعة التحويلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي ولتنويع مصادر الدخل وجعل هذا القطاع رافدا أساسيا من روافد الدخل القومي" لافتا إلى جهود الوزارة التي أثمرت عن زيادة مطردة في عدد الموافقات المبدئية التي تصدر للكثير من المشروعات وعدد التراخيص النهائية. وأوضح المهندس العمادي أن عدد المصانع العاملة المسجلة لدى الوزارة ارتفع من 334 منشأة عام 2000 إلى 707 منشآت بنهاية عام 2016 أي بنسبة زيادة 7ر211 غي المئة فيما بلغ حجم استثماراتها خلال عام 2016 حوالي (5ر260) مليار ريال وعدد العاملين في هذه المنشآت (6ر88) ألف عامل وفني. وذكر أن منطقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعد الأولى من نوعها في دولة قطر وتحتل مساحة تربو على عشرة ملايين متر مربع تم تخصيص 712 قطعة منها لإقامة مشروعات صناعية.

وتوضح بيانات وزارة الطاقة والصناعة أن عدد المصانع التي بدأت الإنتاج في المنطقة بلغت 260 مصنعا و79 مشروعا في المراحل النهائية لبدء بالانتاج و279 مشروعا على قائمة الانتظار.

ويقول المهندس العمادي أن الوزارة بصدد الانتهاء من الإجراءات الإدارية مع الجهات المختصة بالدولة لتخصيص أرض لتوسعة المنطقة الحالية مضيفا إنه فور الانتهاء من هذه الاجراءات سيتم البدء بتطوير التوسعة.

وفي السياق ذاته شكلت المبادرات التي أطلقتها وزارة الاقتصاد والتجارة خلال السنوات الأخيرة رافدا مهما في مسيرة تطوير وتوطين قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني من أجل إرساء اقتصاد متنوع وتنافسي مبني على المعرفة.

ودرست الوزارة العديد من القطاعات الاقتصادية وقيمت درجة المنافسة فيها وتم رفع مقترحات بشأنها إلى الجهات المختصة وتعلقت هذه المقترحات بتفعيل آليات المنافسة العادلة وتشجيع المستثمرين وتسهيل إجراءات مزاولة النشاط وإزالة الحواجز أمام النفاذ إلى الأسواق وكسر الاحتكار.

وقد تجسدت تلك الجهود في تبوء دولة قطر مراتب متقدمة بمختلف التقارير الدولية اذ احتلت المرتبة الثانية عالميا من حيث توفير بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي والثامنة عالميا في مؤشر الأداء الاقتصادي والثامنة عشرة في مؤشر التنافسية العالمي لعام 2016.

وعلى الصعيد التشريعي حرصت وزارة الاقتصاد والتجارة على سن التشريعات القانونية التي ساهمت بتطوير بيئة الأعمال في دولة قطر بصورة عامة ومن بينها إصدار قانون الشركات التجارية الجديد الذي ساهم في تسهيل إجراءات تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال إلغاء المتطلبات المتعلقة بالحد الأدنى لرأس المال لتأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة والتي تشكل نسبة كبيرة من الشركات التي يتم تأسيسها من قبل صغار المستثمرين ورواد الأعمال. وبادرت وزارة الاقتصاد والتجارة أيضا بإطلاق خدمة (النافذة الواحدة لخدمات المستثمر) التي تهدف إلى تبسيط وتسريع إجراءات جميع معاملات بدء النشاط التجاري وممارسة الأعمال أمام المستثمرين ورجال الأعمال وتحفيز القطاع الخاص وتذليل العقبات التي تواجههم.

وفي إطار السعي إلى تحسين وتطوير بيئة الأعمال في الدولة أطلقت الوزارة بالتعاون مع وزارة البلدية والبيئة مبادرة تتمثل في تحديد وتسهيل إجراءات وشروط الرخص الإنشائية لمراكز الأعمال وبمزايا تدعم رجال الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمبتدئة.

كما تم وضع الإطار القانوني والمؤسسي للشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال إنشاء اللجنة الفنية لتحفيز ومشاركة القطاع الخاص في مشروعات التنمية الاقتصادية بوزارة الاقتصاد والتجارة والتي تضم ممثلين عن عشر جهات بالدولة.

وتختص اللجنة بتقديم الاقتراحات للمشروعات الاقتصادية وتقديم وسائل دعم وتحفيز القطاع الخاص ووضع السياسات والمعايير والضوابط لبرامج التحفيز بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ مشروعات التحفيز ومشاركة القطاع الخاص في مشروعات التنمية الاقتصادية بالدولة.

وفي الإطار ذاته بادرت الدولة عبر وزارة الاقتصاد والتجارة إلى إطلاق مبادرات رائدة في مجال دعم القطاع الخاص وتحفيزه مثل إنشاء (4) مناطق تخزينية منخفضة التكاليف تمد السوق بمساحات تخزين تقدر بمليوني متر مربع بشكل سريع وبأسعار تنافسية تتلاءم مع طلباتهم خلال سنوات 2018 و2019.

ويتوقع أن تحفز هذه المشاريع القطاع الخاص لضخ استثمارات تقدر بمليارين و800 مليون ريال قطري في هذا المجال.

وفي السياق ذاته يجري العمل على اربع مناطق لوجستية لسد النقص في المساحات التخزينية عبر توفير ثمانية ملايين متر مربع لتغطية حاجة الشركات الصغيرة والمتوسطة وتأمين خدمات لوجستية.

ويتوقع أن تجلب هذه المشاريع استثمارات من القطاع الخاص تقدر بأكثر من 24 مليار ريال قطري.

من جانبه يلعب بنك قطر للتنمية دورا كبيرا في تعزيز توطين القطاع الصناعي سواء عن طريق الشراكة مع الجهات التي تعكف على تنفيذ مشاريع تنموية بالدولة أو عن طريق تقديم الدعم المباشر للمساعدة على إدراج المصنعين القطريين في سلاسل التوريد المعتمدة لدى الجهات التي تتولى إقامة المشاريع التنموية بالدولة خاصة مشاريع البنى التحتية.

وتهدف هذه الجهود إلى زيادة الاعتماد على القطاع الصناعي المحلي ورفع قدرات المنتجات القطرية وتعزيز مشاركة المصانع المحلية في المشاريع التنموية فضلا عن تشجيع المستثمرين الوطنيين الحاليين والجدد على ضخ استثماراتهم في إنشاء مصانع جديدة تساهم في توفير متطلبات مشاريع الدولة الحالية والمستقبلية.

وأطلق البنك سلسلة من المبادرات في هذا الإطار كان آخرها مبادرة (تأهيل) بالتعاون مع هيئة الأشغال العامة (أشغال) التي دشنت على هامش النسخة الثانية من معرض (اشتر المنتج الوطني).

وتسعى المبادرة إلى اعتماد منتجات المصانع الوطنية وإتاحة المزيد من الفرص أمام المصنعين القطريين للمشاركة في تنفيذ برامج ومشاريع الهيئة الهندسية والإنشائية سواء المشاريع الجاري تنفيذها حاليا أو المشاريع المستقبلية.

كما تهدف إلى تشجيع المزيد من المستثمرين الوطنيين على إقامة مشاريع التصنيع الجديدة للمساهمة في مشاريع الدولة اعتمادا على القدرات والموارد والصناعات والطاقات البشرية القطرية. وتشمل المبادرة كافة المشاريع سواء كانت جسورا أو طرقا أو مبان مدرسية أو مرافق صحية أو شبكة الصرف الصحي وذلك بهدف استغلال المنتجات المحلية في المشاريع التي تنفذها هيئة (أشغال) بنسبة تتراوح بين 70 إلى 80 بالمئة. وقد كان للجهود المبذولة من أجل تقديم الدعم الكبير للقطاع الصناعي ثمارها حيث ظهرت صناعات قطرية تتميز بالجودة والتنافسية وبرز مصنعون قطريون يمتلكون خبرات متراكمة. وتشير البيانات إلى أن نسبة إنتاج الصناعات المحلية تتراوح ما بين 30 إلى 35 بالمئة من المنتجات التي تستوردها الدولة في حين وصل عدد المنشآت الصناعية إلى 723 منشأة العام الحالي بفضل الدعم التكاملي من مختلف الجهات المعنية.

ويمتلك بنك قطر للتنمية تجربة متميزة عبر برنامج (تصدير) الذي يعمل مع المصنعين القطريين واستطاع البرنامج خلال سنوات عمله منذ عام 2011 أن يصل بنسبة الصادرات القطرية غير النفطية إلى 14 في المئة من مجمل الصادرات علما بأن نسبة التصدير قبل البرنامج لم تكن تتجاوز ستة في المئة.

وبينما استطاعت 250 شركة صغيرة ومتوسطة الوصول لعدد كبير من الأسواق ووضع قدم راسخة فيها يسعى بنك قطر للتنمية إلى زيادة مساهمة هذا القطاع وإدخال صناعات جديدة مبنية على المعرفة.

وقد بلغت المحفظة التمويلية في بنك قطر للتنمية 5ر7 مليار ريال علما أن البنك يلتزم بتمويل جميع المشروعات التي تصب في مصلحة الاكتفاء الذاتي وتحقيق القيمة المضافة للاقتصاد المحلي إلى جانب دوره الكبير في تقديم الخدمات التدريبية والاستشارية واللوجستية والتصديرية.